



مركز هيا للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

ورقة سياسات

تجديد الخطاب الديني

جمهورية مصر العربية - ٢٠١٤



www.hey-program.org
info@hey-program.org



Heya Program - برنامج هيا

مقترح ورقة سياسات حول تجديد الخطاب الديني

منال احمد كروت احلام المهدي رحاب ابو العلا شرين حاتم هاجر ياسين	فريق العمل
د/ سوسن عبد اللطيف الشريف أحمد حسن سها سمير سهيلة عبد العزيز	فريق التنسيق والإدارة والدعم
أ/ منال سمرة	اشراف
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فني من أكاديمية التنمية الدولية و الشركاء المحليين، والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤



قائمة المحتويات

- ٣ قائمة المحتويات
- ٤ ملخص تنفيذي
- ٦ خلفية تاريخية
- ٧ خلفية قانونية
- ١١ المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلى
- ١٤ الخيارات والبدائل
- ١٦ الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة



ملخص تنفيذي:

من الموضوعات المطروحة بقوة في الوقت الراهن لقد باتت قضية "تجديد الخطاب الديني" اشكالية حقيقية تفرض نفسها ويقوة في ظل الظرف الراهن الناتج عن انتشار الآراء الاصولية الدينية، بكل ما يشمله هذا النوع من الخطاب من الموضوعات والقضايا، ومما لا شك فيه أن تكون قضايا المرأة من ضمن أولويات هذا الخطاب. إذ تواجه المرأة عدد من التحديات والمشكلات في جميع جوانب الحياة، في العمل والمنزل والشارع، مثل عدم المساواة مع الرجل في الأجر والترقي في العمل، ومعاناتها في قضايا الأحوال الشخصية نتيجة لتعسف الزوج، وعندما تلجأ إلى محاكم الأسرة، تعاني من أحكام القضاء البطيئة أو المتحيزة لثقافة القاضي أحياناً، وفي الشارع تعاني من فقدان الأمان نتيجة نسب التحرش التي ارتفعت في الفترة الأخيرة.

وقد أثبتت الدراسات التي أجريت على المرأة في مختلف مجالات الحياة والتحديات التي تواجهها أن التربية والثقافة المجتمعية جزء أساسي ومحوري في خلق هذه التحديات، ومن أهم العوامل المؤثرة في الثقافة السائدة "الخطاب الديني"، ولأهمية هذا النوع من الخطاب فيتم استخدامه من قبل الأوساط المختلفة، سواء في الإعلام، أو الجمعيات الحقوقية، أو المؤسسات التعليمية، ولكن تبقى حقيقة أن علماء الدين الأكثر تأثيراً في خطابهم. ويعتبر إمام المسجد من أكثر الشخصيات التي تحتك بال جماهير من خلال خطبة الجمعة، لذا فدوره محوري ومهم. ويشاركه في الأهمية علماء الدين الذين يظهرون في الإعلام المرئي والمسموع، عبر القنوات الفضائية العامة والمتخصصة. وتأثير هذه الشخصيات محوري في تلقي الآخرين التعليم الديني غير الرسمي، والفتاوى والآراء في المشكلات المجتمعية الملحة.

وتجدر بنا هنا الإشارة إلى الفتاوى الصادرة عن ومدى اتفاقها واختلافها مع السياسة العامة التي تضعها الدولة، والأفكار والثقافة المجتمعية، ومدى صحتها الشرعية، لأن بعض الفتاوى تصدر بناء على رؤية العالم أو الشيخ الذي يقول رأيه في مسألة ما، وهذا الرأي ليس بالضرورة يعبر عن الشريعة لأنه في النهاية نابع من بشر يجتهد.

ومن الفتاوى التي أثارت جدل وتعارضت مع السياسة العامة للدولة والقوانين التي وضعتها للحماية من التحرش كانت فتوى "الشيخ علي جمعة" بخصوص الفتاة المحجبة وغير المحجبة، وكان فيها تحريض صريح على أن الفتاة غير المحجبة يمكن التحرش بها¹.

وهذا يؤثر عدد من التساؤلات هل هذا هو الخطاب الديني الذي نسعى إليه؟ هل نسعى لخطاب يكرس السلبيات، ويؤيد الأفعال غير السوية؟ هل يمكن التصريح ببعض الآراء، والإعراض عن التعاليم الدينية التي فرضها الله ﷻ، ألم يكن من الأبدى نشر فريضة "غض البصر".

ولعل مثل هذه الفتاوى الغريبة وغير المقبولة تعكس مشاكل المرأة في الخطاب الديني، والتي يمكن إجمال بعضها في النقاط التالية:

- عدم مراعاة مناسبة لغة الخطاب ونوعه (من حيث الاعتماد على الجوانب النقلية والعقلية) للفئة التي يتم التعامل معها.
- إشكالية المعاصرة في التعامل مع المسائل الخلافية، وجمود الأفكار.
- الإنشغال بالدفاع دون محاولة إنتاج فكر جديد، أو حتى إعادة الأفكار الأساسية للدين للظهور.
- عدم الإطلاع على الإحصائيات والبيانات الحديثة فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالمرأة والأسرة والطفل المطروحة على الساحة.
- إشكالية المفاهيم، مثل مفهوم المرأة في تراث الفقه والتفسير.
- عدم التواصل والتعرف على كل ما تقوم به الجمعيات الأهلية من أنشطة، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وبالتالي عدم الرد أو التعليق من وجهة النظر الفقهية على الأفكار التي تطرحها المؤسسات والحركات والجهود التي تعني بشؤون المرأة، ومن ثم يعمل هؤلاء في إطار قد يتطرف أحياناً عن أحكام الشريعة الإسلامية، لعدم حصولهم على دعم أو توجيه.
- عدم التقدير الحقيقي لواقع المشكلات المجتمعية، وبخاصة الأسرية، والتي قد تؤدي في حالات كثيرة إلى الطلاق، أو حتى الانفصال دون طلاق، وفي كلتا الحالتين تصبح الأسرة منهارة.

٥

يقول الدكتور "سالم عبد الجليل" الوكيل الأسبق لوزارة الأوقاف في الملتقى الأول لبرنامج هي، والذي عقد في فبراير ٢٠١٥ "لو أننا اتخذنا الخطوات المناسبة لتجديد الخطاب الديني سيقضي علي الفكر المتطرف. ولو أن الأوقاف قامت بما عليها نحو تصحيح المفاهيم كما كان الحال في السنوات الخمس قبل ثورة يناير سوف تهتم بشكل كبير في نشر الفكر الوسطي". ويذكر أن الوزارة بقيادة المفكر والعالم الأستاذ الكبير محمد حمدي زقزوق وزير الأوقاف الأسبق-وقت توليه الوزارة-أصدرت سلسلة تحت عنوان "تصحيح المفاهيم" صدر منها ١٢ مؤلفا وكان لها رد فعل كبير، وأثر في تحسين الخطاب الديني، وتعديل الأفكار السائدة. ولعل هذا ما هو ما نسعى إليه من خلال ورقة السياسات الحالية، فالهدف الأساسي الذي نرنبو إليه إيجاد خطاب ديني معتدل، يشمل جميع الفئات والقضايا، مستنديين إلى مبادئ الشريعة الاسلامية الغراء السمحة، والتي تدعم وترسخ مفهوم حقوق الانسان.

خلفية تاريخية:

الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني ليست دعوة حديثة، بل ناجى بها علماء من قرون مضت، ولعل أبرزها وأكثرها تأثيراً جهود الإمام "محمد عبده" (١٨٤٩-١٩٠٥)، ويجدر بالمهتمين بدراسة الفكر العربي الإسلامي الحديث، وحركات الإصلاح في الوطن العربي، الوقوف وقفة تأمل ومراجعة، لمسارات الفكر الإصلاحى وقد قدم الإمام محمد عبده في نهاية القرن التاسع عشر اجتهادات رائدة في مسائل الأسرة والمرأة، وبلور نمونجا إسلاميا لتحرير المرأة بالإسلام، في مواجهة مشروع تغريبي يرمي إلى "تحريرها" من الإسلام. وهناك مؤشرات بأنه كان وراء الآراء الفقهية الواردة في كتاب تلميذه قاسم أمين "تحرير المرأة" (١٨٩٩). وإذا كان الإمام بارك هذا الكتاب، فإنه لم يبد اعتراضاً على كتاب قاسم الأكثر جرأة "المرأة الجديدة" (١٩٠٠)، بالرغم من حملات الإسلاميين القوية ضده.

إن عدم تفهم البعض لأفكار الإمام التنويرية في مسألة المرأة، جعل الراية تنتقل إلى أيدي التيار التغريبي، مما عطل مشروع الإمام للنهوض بأحوال الأمة عبر النهوض بواقع الأسرة والمرأة المسلمة وفقاً للأصول الشرعية، فببت مسألة المرأة مشروعاً تغريبياً، مما حدا بعلماء الدين وقتها إلى التوجس والحذر، فانحازوا إلى التشدد من باب سدّ الذرائع.

واللافت للنظر أن هذا الفكر الإسلامي الجامد مازال في مطلع القرن الحادي والعشرين يجادل في مسائل حسمها الإمام في القرن التاسع عشر، ولم يقترب حتى اليوم من رؤى الإمام التنويرية في شؤون الأحوال الشخصية، وغيرها. وقد أقبل الإمام "محمد عبده" على قراءة القرآن وتفسيره تحذوه الرغبة في إصلاح حال النساء، وتناول عدد من القضايا المتعلقة بالمرأة نذكر منها: المساواة، القوامة، تعدد الزوجات، الخلع، واعتمد منهجه في تناول قضايا المرأة على ثلاثة أسس:

- فتح باب الاجتهاد والذي كان إغلاقه سبباً من أسباب أزمة المجتمع الإسلامي وجمود الفكر على الرغم من أن الاجتهاد مطلوب في كل عصر.
- قراءة النصوص الدينية في ضوء المتغيرات القائمة ومصالح الأمة دون الخروج عن ثوابتها القطعية.
- الاتجاه إلى الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة خروجاً من ضيق المذهب الواحد إلى سعة الشريعة، وقد كان الإمام "محمد عبد" ينتمي إلى مذهب مالك، ودرس الفقه الحنفي في الأزهر، وقام بتدريسه وعمل عليه عندما كان مفتياً، ورأى أن الجمع بين المذاهب الفقهية الأربعة والتوفيق بينها يخدم حال المسلمين.

خلفية قانونية:

مما لا شك فيه أن تنفيذ السياسات العامة يلزمه قوانين ضابطة وحاكمة، وأحياناً رادعة لضمان تحقيق المصلحة الفضلى لأفراد المجتمع وحمايتهم، وملزمة لما يتم وضعه من سياسات وترجمتها لإجراءات فعلية. وبالنسبة للخطاب الديني هناك اجراءات قانونية تنظم هذا الخطاب من حيث القائمين عليه ومحتواه وشروطه. ونذكر منها على سبيل المثال قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١٥ "بتنظيم ممارسة الخطاب والدروس الدينية في المساجد وما في حكمها"

وينص على:

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر في الثامن عشر من يناير ٢٠١٤، وعلى قانون العقوبات، وعلى القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها في الإقليم الجنوبي. وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها وبعد موافقة مجلس الوزراء . وبناءً على مما ارتآه مجلس الدولة .

(المادة الأولى)

تكون ممارسة الخطاب والدروس الدينية بالمساجد وما فى حكمها من الساحات والميادين العامة وفقاً لأحكام هذا القانون .

(المادة الثانية)

لا يجوز لغير المعينين المتخصصين بوزارة الأوقاف والوعاظ بالأزهر الشريف المصرح لهم ممارسة الخطاب والدروس الدينية بالمساجد وما فى حكمها ويصدر بالتصريح قرار من شيخ الأزهر أو وزير الأوقاف حسب الأحوال ويجوز الترخيص لغيرهم بممارسة الخطابة والدروس الدينية بالمساجد وما فى حكمها وفقاً للضوابط والشروط التى يصدر بها قرار من وزير الأوقاف أو من يفوضه فى ذلك.

(المادة الثالثة)

لا يجوز لغير خريجى الأزهر الشريف، والعاملين فى المجال العلمى أو الدعوى به وطلابه فى التعليم الجامعى وقبل الجامعى، والعاملين بوزارة الأوقاف فى مجال الدعوة والعاملين بدار الإفتاء فى المجال العلمى والدعوى، والمصرح لهم بالخطابة من وزارة الأوقاف ارتداء الزى الأزهرى ويصدر بتحديد مواصفات هذا الزى قرار من شيخ الأزهر بناءً على عرض وزير الأوقاف.

(المادة الرابعة)

يكون للعاملين المتخصصين بوزارة الأوقاف الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالإتفاق مع وزير الأوقاف صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بممارسة الخطاب أو أداء الدروس الدينية بالمساجد وما فى حكمها بدون تصريح أو ترخيص بالمخالفة لحكم المادة الثانية من هذا القانون وتضاعف العقوبة فى حالة العود.

كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتدى الزى الأزهرى من غير الفئات المشار إليها بالمادة الثالثة من هذا القانون أو قام عمداً بإهانة هذا الزى أو ازدرائه أو الإستهزاء به.

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

(صدر برئاسة الجمهورية في ٧ شعبان ١٤٣٥هـ، الموافق ٥ يونية ٢٠١٤)^٢

ونذكر أيضاً المادة ١٥ من لائحة مجمع البحوث الإسلامية فيما يخص الخطاب الديني.

مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة الثانية من هيئات الأزهر الشريف التي أنشئت بموجب القانون رقم

(١٠٣) لسنة ١٩٦١م وتعديلاته بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وهو كما ورد بالمادة

(١٥) من هذا القانون: "الهيئة العليا للبحوث الإسلامية"

وقد حددت المادة (١٥) من هذا القانون واللائحة التنفيذية له وظيفة ومهمة مجمع البحوث الإسلامية

والتي تتمثل في:

١. بحث ودراسة كل ما يتصل بالبحوث والدراسات الإسلامية.
٢. العمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وأثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الأصلي الخالص وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة.
٣. تتبع كل ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات في الداخل والخارج والانتفاع بما فيها من رأى صحيح أو مواجعتها بالتصحيح والرد.
٤. بحث ودراسة كل ما يستجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية واقتصادية تتعلق بالعبقيرة أو غيرها وبيان الرأى الشرعي فيها.
٥. الاهتمام بالتراث الإسلامى والعمل على تحقيقه ونشره.
٦. حمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ورسم شئون الدعوة في الداخل والخارج ومتابعة تنفيذ ذلك.
٧. معاونة جامعة الأزهر في الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي التخصص والعالمية والإشراف عليها والمشاركة في امتحاناتها ورسم السياسة العامة الكفيلة للنهوض بها.

^٢ الجريدة الرسمية - العدد ٣٣ (تابع) في ٥ يونيه سنة ٢٠١٤.

٨. العمل على تنظيم القواعد التي تقوم عليها المسابقات والمنح العلمية والجوائز التي تتكفل بها الدولة لتشجيع الدراسات الإسلامية.

٩. إصدار التوصيات للعاملين في مجال الثقافة بالهيئات العامة والخاصة والأفراد، وذلك في نطاق ما يختص به المجمع.

١٠. تنظيم المكتبة الأزهرية والإشراف عليها وتزويدها بالمصنفات والمطبوعات.

١١. رسم نظام بعوث الأزهر إلى العالم، والبعوث الوافدة من العالم إلى الأزهر.

١٢. يعقد المجمع مؤتمراً سنوياً يناقش فيه أهم القضايا والمستجدات على الساحة، ويعقبه مجموعة من القرارات والتوصيات القابلة للتنفيذ.

تؤكد القوانين والقرارات التي سبق عرضها على أن هناك إطار تشريعي وضع بالفعل لضبط كل ما يتعلق بالخطاب الديني، ولم يترك الأمر ليسير وفق أفكار وإيديولوجيات خاصة، ويؤيد هذا الإطار المنظم محاولات ممنهجة للتجديد وفتح باب الاجتهاد منذ أكثر من قرن، ومع كل هذه الجهود فمشكلة الخطاب الديني تفاقمت، وأنت بنتائج سلبية، وبدلاً من أن يوجد خطاب ينشر العدالة المجتمعية، والحقوق الانسانية، ويرد المظالم، شاعت الفتاوى الغربية، والآراء الشاذة، وغاب الأمر كله عن التنظيم والضبط في أغلب المجالات، ولا سيما ما يتعلق بقضايا المرأة.

مما دعانا إلى محاولة إعادة النظر في المشكلات المتعلقة بالخطاب الديني، ووضع الحلول والبدائل الممكنة، لترحها على صانعي ومتخذي القرار، لتقديم خطاب ديني مستنير، يتلاءم والقضايا المعاصرة.

المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي:

أ - تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها :

ان التخلف هو تخلف ثقافة أى أنماط ونهج تفكير وطرق معالجات ذهنية وسلوكيات ومن هنا يتأسس كل العوار والخلل، فلا أمل فى أى تقدم وتطور بدون مواجهة حقيقية للموروث الثقافى الذى يؤصل التخلف فى منهجية حياتنا.

ب- التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها :

تتعدد وتتنوع أسباب وعراقيل هذه المشكلة التي نحن بصددنا الآن وهي كالأتي :

- إغفال فعل الثقافة الدينية في التأثير وإهماله كتناقض رئيسي جدير بالمواجهة ليتم تشويش البوصلة بتصعيد التناقضات والقضايا الثانوية الإجتماعية والسياسية كقضايا رئيسية بديلة.
- تغلغل ثقافة دينية في النسيج الفكري للمواطن المصري تتجذر هذه الثقافة لتلك الثقافات التي أتى بها العائدين من الخليج المتبنين إطار ديني لا يستوعب الثقافة المميزة المصرية والتي بنيت بها المفاهيم الدينية في مصر .
- حضور الثقافة الدينية في المجتمع كمنهج تفكير وسلوك و طرق معالجة تجتر من الماضي مفرداته ونهجه وأيدلوجيته الأمر الذي يصيب أي حراك في الواقع بالشلل والجمود وإجتراره نمط تفكير من شرنقة الماضي ليصير حضور الفكر الديني بمثابة المُنتج الوحيد المتفرد للتخلف وكل أزمت المجتمع.
- الإستبداد والوصاية كمنهجية سلوك وتفكير تتواجد في داخل المواطن المصري كمنهج تعاطى وسلوك يمارسه على من تطوله يدها ، فلا إحترام لحرية الآخر في الفكر والإعتقاد والتعبير وذلك نتاج ثقافة دينية ذات فكر أحادي إقصائي تعسفي يقف ضد أي فكرة مغايرة موقف المترصد المتحفز المتصادم.
- الميل الواسع لنهل الثقافة الدينية من الشرائط أو التلفاز حيث أنها أصبحت سمة العصر التي جعلت الافراد يميلون للوسائل المسموعة والمرئية ويتعدون عن الكتب والمصادر الرئيسية ذات اللغة العصية على الفهم والتي باتت تحتاج مجهود باحث وليس قارئ وعليه فان القنوات وشرائط الإنتاج الفني سارعت بالتعاقد مع شيوخ ودعاه دون النظر في مؤهلاتهم العلمية أو صفتهم الرسمية.
- عدم وجود استراتيجية واضحة من الدولة مهتمة بشكل جذري بمواجهة الفكر المتطرف.

ت : التعرف على مدى الوعي والمعرفة لدى المجتمع المحلي بأبعاد المشكلة وتأثيراتها :

➤ أثار المشكلة على المجتمع لتراجع الخطاب الديني عدة اثار على المجتمع أهمها:

- ان الفكر الديني المتطرف باعتباره هو المنبع الذي لا ينضب في تأسيس فكرة الإستبداد والوصاية من خلال فلسفة تفرد الفكرة وسحق أي فكرة معارضة لتفرز تراث يفيض بتقديس الطاعة لولاية الأمور ونبذ الخارج بعنف ، فبالبحث في أدبيات الفكر الإسلامي سنخرج بحمولة كبيرة من الإستبداد المُمنهج يجد سبيله في النهاية في شباب يرفض حرية الفكر والإعتقاد للآخر .
- كان للثقافة الإسلامية المتطرفة والمنتشرة تأثيرا كبيرا في تردى حال المرأة العربية وإنتهاك حريتها

وكرامتها والتحقير من شأنها ليصبح المدافعين عن حق المرأة فى التعليم والعمل والقيادة بمثابة من يولولون على تمظهرات الإجحاف إنصرافاً عن الأسباب التى أنتجتها، وذلك إما جهلاً بأن التراث الدينى هو المنتج لكل إنتهاك وتردى أو الأكثر ترجيحاً هو الخوف من الإقتراب.

- الأديان منذ البدء هى تعبير عن هويات إجتماعية لجماعات بشرية لخلق حالة خصوصية وتمايز ومفارقة وبتتبع تاريخية أى دين ومعتقد نجده يرتبط بالبيئة الحاضنة لها معبراً عن رؤى وهوية وسمات تلك البيئة. وإذا كانت الهويات الإجتماعية للشعوب شئ غير مُستقبح لكن من خلال المنظومة الدينية سيضحى شئ قبيح باعث للفرقة والنعرات بحكم أن الهوية هنا حالة إستنفار وتحفز ضد الآخر ومشاريعه لتصيغ نفسها فى أيدولوجية فكرية دوغمائية تحتكر الحقيقة والأفضلية، خالقة شرنقة صلبة ترفض الآخر وتتوجس منه بل تتأصبه مشروع عدائى فلكى تحافظ على هويتها تخلق فوبيا العدو لتوحيد وتجبيش الجماعة البشرية .

- الصراعات الدينية والمذهبية داخل المجتمعات العربية هى نتيجة منطقية وطبيعية لحضور الفكر الدينى فالإرهاب والصراع السنى الشيعى على سبيل المثال هو نتاج ثقافة ذات مفردات إقصائية عنيفة تتمدد و تضرب فى كل الدوائر بلا جامح او قل هناك من فتح لها الباب فقط للإنتلاق لتقوم بدورها على أكمل وجه لتنفس العنف الكامن فى دوائر بعيدة عن الصراع الطبقي، ولنا ما حدث بالعراق مثال حى. فالولايات المتحدة أدركت أن فى عمق الثقافة الإسلامية نبذ وكراهية على المذهبية، فرفعت الغطاء فقط عنه ودعت الأمور تأخذ مجراها بيد المسلمين وليس بيدها .

- إن تصعيد الخطاب الدينى كهوية وإنتماء أضر بمصالح وجاء بنتائج عكسية لما هو مُرتجى فقيام الصراع العربى الإسرائيلى على هوية دينية أضر المصالح العربية أشد الضرر فقد اعطى مصداقية وقوة للخطاب الصهيونى فطالما انت ترى الأرض إسلامية فأسطورة الأرض الموعودة ستكون حاضرة وحقيقية بل جديرة بالتصديق بحكم أن لها جماهير عريضة مؤمنة بالكتاب المقدس بل فى القرآن ذاته الذى يقر بهذا الحق ولم يذكر كلمة فلسطين مرة واحدة!. كذلك عندما تُقيم عداء لليهود كيهود فسيقابله على الجانب الإسرائيلى عداء للعرب كعرب ومسلمين مع إستحضار ما يقدمه التراث العبرانى من عداء وعنصرية فجة ليجد هذا مبرراً لشحن جماهيره وإستقطاب تعاطف شعوب أخرى له ،لذا اعتبر إستنهاض الفكرة الدينية يأتى فى صالح إستثمار القوى الإستعمارية لتأجيج الصراع من هذه الزاوية وتميرير مصالحها وهيمنتها ولا نندهش بعد ذلك عندما يتم الكشف عن تواطئ التيارات الأصولية مع

الغــــرب .

- الحياة صراع مصالح وغايات ومنه تُسخر الإستراتيجيات والخطط والتكتيكات لبلوغها فمن يرغب فى الهيمنة والإستغلال لن يعتمد على قوته المتعطرة فقط بل على أخطاء وسلبيات الجانب المُستهدف أيضاً ومن هنا يأتى إستثمار حضور الفكر الدينى فى المجتمع فهو كفيل بتجميده وشرنفته وخلق حالة من الشلل تقوض المجتمع لذا ترى إستثمار الغرب للحالة الدينية الإسلامية وإحتضانه لرموزه فيرى النظام الوهابى المتخلف فى السعودية دوماً بلا تحفظ ليس لأنه يجلب له النفط كما نتصور ، فالنفط فى باطن الأرض ولمن يشتريه ولن يشربه آل سعود كما لن يستطيعون إستخراجه ولكن الرعاية تأتي كروية فى بقاء الحالة المتخلفة لمجتمع الجزيرة العربية كما هى بحضور الفكر الوهابى وهيمنته فهو حكم بالإعدام على شعب بعدم الخروج من عتق التخلف بإرساء حالة من الجمود الفكرى الثقافى تمنع الإنسان من التطور والإنتاج كذلك تعطل نصف المجتمع المتمثل فى المرأة من أى فاعلية لتكون إستراتيجية وغايات الغرب من تصعيد الفكر الدينى فى المجتمعات خلق حالة غيبوبة وإنفصام عن الواقع وتشويش بوصلتها لتغيب عن إستنهاض ذاتها وتنمية وإستغلال إمكانياتها ومواردها والبقاء فى أسر التخلف لا تبارحه فلا تقدر على المواجهة وصنع القرار لتقدم الطاعة والعمالة وتبقى أسيرة مصالح ورغبات الغرب غير قادرة على التحدى إلا من خلال الصراخ على منابر المساجد ولا مانع أن تعيش أوهاملك المريضة وتصرخ لاعناً الغرب وتعتهم بالكافرين فأنت يا حبيبي تلعب فى ملعبى وتتجرع تخلفك .

- الغرب إستثمر تصعيد الحضور الدينى إستثماراً جيداً فى كل الأحوال لشل قدرات المجتمع على النهوض ليكون بيدها ، والفكر الدينى كفيل بأن يقوض المجتمع ويشل قدراته الإبداعية والناقذة بمنهجه المتشردق الإقصائى ليسحق أى فكر حر ويناهض القوى المدنية والتقدمية واليسارية ويحاصرها فلا تشكل خطر مستقبلى على المصالح الغربية إلى إستثمار حالة الشطط الدينى بخلق عدو أمام جماهير الغرب فهاهو العدو بعد رحيل المارد الشيوعى وهاهو الخطر الذى يجب مواجهته لذا من الساذجة توهم أن الغرب يكتوى بنار الحيات التى راعاها بل هو يريد هذه المناوشات والخريشات أن تتواجد لتستمر ميزانيات الدفاع ومصانع السلاح فى الإنتاج وتتحقق أجنداث جانبية كغزو العراق ولتقوم التيارات الجهادية بالدور المنوط بها بغباء منقطع النظر لخلق حالة مزيفة عن فوبيا الإسلام ، لأتصور أن مريديها عمالة عمياء تحرق أصابعها بدون مقابل وإن كانت قادتها القابضين على آبار النفط واعون للدور الذى يقومون به.

الخيارات والبدائل:

فيما يتعلق بدور المرأة في السياسات العامة ودورها في مواجهة مشكلة العنف ضد الأطفال :

أ. البدائل القانونية والسياسات :

١- المحور التشريعي

- الرقابة على الإعلام والخطب بالمساجد والمعاهد الدينية، تطبيقاً للقوانين واللوائح المنظمة لشئون الدعوة والخطاب الديني، والتي سبق عرضها في الورقة الحالية.
- توقيع بروتوكول مع وزارة العدل للالتزام بتنفيذ القوانين وسرعة الفصل في القضايا، دون الاعتماد على الآراء الشخصية، ووضع عقوبة للتباطؤ في التنفيذ.

ت. البدائل الإدارية والتأهيل :

١- المحور التعليمي

- تنقيح التعليم الديني الأزهرى، من خلال لجنة متخصصة من علماء الأزهر المطلعين على القضايا المعاصرة، وذوي الفكر الوسطي المعتدل.
- تفعيل وتطبيق قرار تعيين معلمة على الأقل بكل مسجد، لتعليم النساء والتواصل معهن، وتكون من خريجات معاهد إعداد الدعاة، وتخضع لإختبارات وزارة الأوقاف، وتوقيع عقوبة على المسجد الذي لا يلتزم بتعيين المعلمات دون أسباب.
- وضع مادة خاصة بالمشكلات الاجتماعية المعاصرة يتم تدريسها في معاهد إعداد الدعاة لكيفية مخاطبة الناس حسب الثقافة، والعلم بما يحيط بهم من قضايا ملحة.
- الاتجاه نحو الخطاب التعليمي التوعوي وعدم الاقتصار على الفتاوى، والاعتماد على تصحيح المفاهيم مثل (العصمة - القوامة).

٢- المحور الاعلامي

- توقيع بروتوكول مع وزارة الإعلام بتقنين وتنقيح الفتاوى والأفكار التي يتم نشرها، وتقنين ظهور المتحدثين باسم الدين، على أن يكونوا متخصصين، ويتم هذا من خلال وجود لجنة استشارية من عالمين في الدين على الأقل من الأزهر والأوقاف.

- ربط الخطب الدينية بالمشكلات المجتمعية، وأن يكون خطاب متصل بالناس.
- التوازن في الخطاب بين الرجل والمرأة، وتخصيص خطبة شهرية واحدة على الأقل للتركيز على أهمية أداء الرجل لواجباته الأسرية.

الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

➤ مصفوفة الأطراف المعنية بالقضية

تشير هذه المصفوفة إلى أكثر الأطراف المعنية بموضوع تجديد الخطاب الديني، من حيث موقفها، ودرجة تأثيرها، وسلطتها، ومن خلال دراسة هذه المصفوفة يمكن تحديد نقاط القوة والضعف للإنتقال منها نحو خطوات جادة لتنفيذ البدائل المقترحة.

- المؤسسات الدينية (الأزهر، وزارة الأوقاف).
- وزارة الإعلام.
- المجلس القومي للمرأة.
- الجمعيات الأهلية.
- مجلس النواب.
- النساء.
- الرجال.
- الأحزاب السياسية.

نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن). حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال اجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والإبداع.

الاهتمامات الرئيسية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات باتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

